واخترت منها ما يسهل على الشباب فهمه وتبين الحق فيه وهو (قانون التناقض) وزعمه فيه أنه ليس قانوناً عقليا، بل هو قانون وضعي، يتبع تواضع المتواضعين، واصطلاح المصطلحين، ولو اصطلح مجتمع على أن النقيضين يجتمعان وبنى تفكيره واستدلاله على ذلك لنم له ما أراد، وناقشته فيه، وبينت بالدليل القاطع فساد ذلك، وقدرت أن الشبان إذا رأوه ينكر البديهيات ساء ظنهم به، ولم تخدعهم أسماء الفلاسفة الأوربيين الذين قالوا ذلك والذين نقل عنهم في ذلك الكتاب، فمن رأيته ينكر أن الأربعة زوج والخمسة فرد لم تثق بعلمه، إذا قال لك ان ا ليس بموجود، وان قضايا الفن الذي يبحث في وجوده فارغة ليس لها معنى.

وقد بلغت ما أردت، ثم رأيت كاتباً في مجلة الأزهر يعيبني فيما فعلت ويقول: (تعرض إلى مسألة تافهة مما أنكر على المنطق، وهي مسألة تقابل النفي والاثبات في شيء واحد ورمز لها بـ (ق) و(لاق) وجمع همته للرد على منكريها، وذكر أنه بذلك يدافع عن تراث العقل النشرى، ولو علم الشيخ الفاضل أن في المنطق خيالات فاسدة أقعدت المشتغلين به فلم يقدموا أي نفع لنبشرية ولو ابرة خياطة ـ بله ما ازدهر على أيدي رافضي المنطق من صناعات البخار والكهرباء وتحليل مركبات المادة وتركب بسائطها ـ لما وصفه بأنه تراث العقل البشري، ولو علم الشيخ الفاضل أن علماء الإسلام بينوا فساده وافساده للعقول وللغة والدين وأخص منهم شيخ الإسلام ابن تيمية الذي كتب الكتب وألف الرسائل في تهافته وفساده وافساده للعقول والأديان، وظهر له في عالم المطبوعات ردان: أحدهما مطول طبع في بمبي الهند بمطبعة آل شرف الدين، والثاني مختصر طبع في مصر، وقد فصل القول في بطلان قضاياه، وخرج بنتيجة ذهبية فيه، هي أن أكثره باطل فاسد، والقليل منه صحيح يستغنى عنه الأذكياء ولا يفيد الأغبياء، واني أهيب بناقد كتاب (خرافة الميتافيزيقا) أن يرجع إلى أحد الردين المذكورين أو كليهما ـ ولا تخلو منهما المكتبات العامة ـ فإذا سمح الشيخ الناقد وحفزته همته إلى مطالعتهما أو أحدهما فأننى أعتقد بأننا سنتفق رأيا، فنجتمع لدفن رمم هذا